الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٨٦**

الخميس ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد العتيبي (الكويت).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة:

تقرير الأمين العام (A/66/345)

مشروعا القرارين A/66/L.26 **و** A/66/L.29

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ؛**

تقارير الأمين العام (A/66/81 **و** A/66/332 **و** A/66/339 **و** A/66/357)

مشروع القرار A/66/L.28

(ب) **تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني**

تقرير الأمين العام (A/66/80)

مشروع القرار A/66/L.27

(ج) **تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق.**

تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي.

تقرير الأمين العام (A/66/331)

الرئيس بالنيابة: وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد جيلاني (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): إن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين لجمعيات للصليب الأحمر الصليب الأحمر والهلال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأحمر الذي يضم ١٨٧ جمعية تابعة للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، قد انعقد في جنيف في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر بهدف شامل يتمثل في تعزيز القانون الإنساني الدولي والعمل الإنساني. وقد ركزت مداولات المؤتمر الدولي على أربعة مواضيع رئيسية ألا وهي: تعزيز الحماية الدولية لضحايا الصراع المسلح، وبالتحديد، القانون الإنساني الدولي؛ وتعزيز قانون الكوارث؛ وتعزيز العمل الإنساني على الصعيد المحلي؛ والتطرق إلى مسألة الحواجز التي تقف في طريق الرعاية الصحية.

اختتم المؤتمر الدولي أعماله باتخاذ عدد من القرارات تشمل مواضيع تتعلق بالرعاية الصحية في الحالات المحفوفة بالمخاطر، والهجرة، والقانون الدولي وحالات الكوارث، وعدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، والمجتمع الوطني، وتطوير العمل التطوعي، ووضع خطة عمل مدتها أربع سنوات بشأن القانون الإنساني الدولي وتعزيز الحماية القانونية لضحايا الصراع المسلح.

سوف أغتنم فرصة مناقشة اليوم للتركيز على مسألتين تم التطرق إليهما في المؤتمر الدولي المعني بتعزيز العمل الإنساني المحلي الذي يكمن في قلب ولاية الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. إذ أن الحاجة إلى شركاء مستقلين ويتمتعون بالقوة على الصعيد العملياتي على الصعيد المحلي مسألة حيوية للوصول إلى جميع الناس الضعفاء وتلبية احتياجاتهم.

إن جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية تعترف بها جميع الحكومات بوصفها عناصر مساعدة لسلطاتها الوطنية في ميدان تقديم المساعدة الإنسانية وهي قادرة ومؤهلة على أفضل نحو لتقديم المساعدة الإنسانية الفعالة على الصعيد الوطني، لا سيما في الحالات المعقدة ذات الحساسية السياسية. وتعمل أيضا في إطار حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، وتتقيد بالمبادئ الأساسية للحركة مما لا يكفل فقط الوصول إلى الناس المحتاجين على أفضل نحو، بل يكفل أيضا الحصول على ثقتهم.

إن تلك القوة الفريدة تُرْجِمَت إلى عمل ملموس من جانب الموظفين والمتطوعين في الجمعيات الوطنية في المناطق التي لا يوجد فيها سوى حفنة من المنظمات التي لديها القدرة على الوصول إلى الناس المحتاجين،كما شهدنا مؤخرا في حالتي الشرق الأوسط والقرن الإفريقي.

ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر الدولي أتاح الفرصة للدول والجمعيات الوطنية للمناقشة وتبادل الآراء بشأن تنفيذ القرار لكي يطور بفعالية ويدير ويوسع من دائرة الشركاء المنتجين الذين يساهمون في تعزيز المجتمعات الوطنية وتوسيع قاعدة العمل التطوعي لإيصال المساعدة والخدمات إلى بعثتها وولايتها.

ونقر بأن الجمعيات الوطنية لدينا في مراحل متقدمة من التطور وأن كل منها يتمتع بعناصر قوة خاصة بها ويواجه تحديات مميزة. ولا تزال ثمة حاجة إلى الدعم الخارجي لمضاعفة قدراتها العملية والمؤسسية إلى الحد الأقصى بوصفها عناصر مساعدة للسلطات العامة.

لذلك، دعا المؤتمر الحكومات إلى تعزيز الجهود لدعم تنمية جمعياتها الوطنية وقاعدة المتطوعين لديها، بينما تحترم ولايتها واستقلالها وتحافظ عليها. وهذا يتضمن كفالة وضع قانون مناسب وشامل للصليب الأحمر والهلال الأحمر لحماية ولاية الجمعية الوطنية.

أما المسألة الثانية الهامة لمناقشتنا اليوم فهي التزام الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالتأهب لمواجهة الكوارث، وتقليص المخاطر والاستجابة لحالات الكوارث والانتعاش منها. إن

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ما برح يبني على النجاح الذي حققه في عمله بشأن المبادئ التوجيهية لتسهيل العمليات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث وتنظيمها على الصعيد الوطني، وهذه المبادئ تعرف باسم المبادئ التوجيهية (إرشادات التسهيل المحلي للمساعدات الدولية للإغاثة في حالات الطوارئ والمساعدات الدولية للإنعاش وتنظيمها، المعروفة باسم الإرشادات التوجيهية). ويمكن للإرشادات التوجيهية أن تساعد على التنبؤ بالمشاكل التنظيمية المشتركة في العمليات الدولية وحلها، وبذلك تساعد على الإسراع في دخول مواد الإغاثة وضمان الرقابة والسيطرة عليها من جانب السلطات المحلية.

ومن الواضح جدا أنه بسبب زيادة نطاق الكوارث وتعقدها، وإذا ما أريد إدارة المساعدة الدولية بفعالية، فإن الحكومات بحاجة إلى نظام قانوني متوازن ومعد إعدادا جيدا كما توخته الإرشادات التوجيهية للعمليات الدولية للإغاثة. والتقرير الذي قدم في المؤتمر عن ذلك الموضوع يسلم ببعض الأمثلة المشجعة للتنفيذ على الصعيدين الإقليمي والوطني. وفي ذلك السياق، يتناول المؤتمر ثلاثة جوانب لقانون مواجهة الكوارث: الاستعداد القانوني للاستجابة الدولية في حالة الكوارث أو ”الإرشادات التوجيهية“؛ سن تشريعات تعزز التخفيف من خطورة الكوارث، ولا سيما على صعيد المجتمع المحلي؛ ومعالجة الحواجز التنظيمية المتعلقة بالوفاء بالاحتياجات الطارئة للناس المتأثرين بالكوارث الطبيعية؛ وتوفير المساكن المؤقتة لهم.

وينصب التركيز الرئيسي على القانون المحلي، وعلى السياسة والإجراءات، ولا سيما على الكيفية التي يمكن بها للدول أن تصبح استباقية في التحرك نحو معالجة المشاكل وسد الفجوات التنظيمية المشتركة بدعم من حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين.

إن القرار الذي اتخذ في ذلك السياق يرحب بالجهود التي يقوم بها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والاتحاد البرلماني الدولي لتطوير عمل نموذجي بشأن قانون مجابهة الكوارث لمساعدة الدول المعنية في دمج توصيات الإرشادات التوجيهية للعمليات الدولية للإغاثة في أطرها القانونية الوطنية، ودعا القرار إلى مزيد من التشاور مع الدول وأصحاب المصالح الآخرين بشأن استخدام العمل النموذجي كأداة مرجعية.

وثمة مبادرة أخرى أخذت زمامها الحكومة السويسرية بصورة مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمجلس الدولي للوكالات الطوعية، أبرزت أن أحد التحديات الرئيسية اليوم لسد النقص في المساعدة الوطنية والدولية، وهذه تتمثل في عدم كفاية التفاهم المتبادل، والحوار واقتسام المعرفة فيما بين الدول المتأثرة والمجتمع الدولي. الأمر الذي أدى إلى حدوث فجوات في الثقة وعدم تنسيق الجهود، مما أدى في نهاية المطاف إلى عرقلة قدرتنا على العمل معا بفعالية.

إن مواصلة تطوير العلاقات في الأجل الطويل وتقويتها، والعمل نحو ثقافة تتسم بالاحترام وتفهم مواقف وقيم الغير وتفحص المرء بصورة حاسمة لنُظُمِه وأساليب عمله الخاصة به، عِبَرٌ لا بد من تعلمها في ذلك الصدد.

أخيرا، سنواصل العمل مع شركائنا للتشجيع على هذا الحوار، وتنفيذ التوصيات والعبر المستقاة. وسوف نواصل العمل نحو زيادة التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في المجال الإنساني، بما في ذلك الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمجتمع المدني، بينما نكفل احترام مبادئنا الأساسية.

الرئيس بالنيابة: وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥

المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد فولمان (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ترحب بفرصة مخاطبة الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع الهام المتمثل في تنسيق المساعدة الإنسانية. لقد كان العام الماضي عاما حافلا بالأحداث بشكل خاص، إذ أنه أبرز زيادة تعقد البيئة الإنسانية التي تعمل في ظلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر. فالنزاعات التي طال أمدها والأزمات القائمة بالاقتران مع اندلاع العنف والكوارث الطبيعية تختبر باستمرار قدرة المنظمات العاملة في المجال الإنساني على التنبؤ والعمل وتنسيق جهودها.

وفي هذه البيئة التي يتعذر التنبؤ بها، تمكنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مرارا من تعبئة مواردها لمواصلة تقديم المساعدة في أوانها، وتوفير الحماية لمن بحاجة إليها. لذلك تمكنا من القيام بعمليات أو زيادة نطاقها في حالات الصراع المسلح وغيرها من الحالات التي انطوت على العنف، من قبيل كوت ديفوار، وليبيا، واليمن، وسوريا والصومال، للاستشهاد بأمثلة قليلة من التحديات الرئيسية في السنة الحالية.

إن مبادئ الإنسانية، والنزاهة والحياد والاستقلال التي تتقيد بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تعزز من قدرتها على العمل. فهي تشكل الإطار لتفاعلها مع الكيانات الأخرى. إن تنوع حالات الشواغل الإنسانية تشمل الكوارث الطبيعية، والصراعات المسلحة، وغير ذلك من الحالات التي تنطوي على العنف وزيادة الضعف والتشريد الناجمة عن التحديات العالمية، مثل تركز السكان في المناطق الحضرية، والتفاوت الاقتصادي الكبير، وتقلب أسعار المواد الغذائية، وتردي البيئة، والزيادة في معدلات الجريمة في بعض أجزاء من العالم.

إن نطاق استخدام رقعة ”المساعدة الإنسانية“ قد اتسع، وأصبح يتراوح من التأهب في حالات الطوارئ إلى الإغاثة والإنعاش، وبناء القدرات، والإجراءات القضائية وإعادة الإعمار المؤسسي، مع تزايد الضغط على أسباب الأزمات والعواقب الهيكلية لها.

إن الجهات الفاعلة متعددة. وإلى جانب المنظمات المنخرطة في تقديم الإغاثة والمساعدة هناك منظمات أخرى سبب وجودها غير قائم حصريا على أساس إنساني، ولكن يمكن للعمل الذي تقوم به أن يترك آثارا هامة. ونشير هنا إلى الجهات الفاعلة الخاصة التي تعمل بناء على مبادرات منها أو تعمل بموجب عقد، ونشير أيضا إلى وزع الوسائل العسكرية أو الدفاع المدني. أما فيما يتعلق باستخدام هذه الأصول، فمن الأهمية البالغة الامتثال إلى المبادئ التوجيهية المتفق عليها دوليا ومبدأ الملاذ الأخير.

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في ظل تلك البيئة وارتكازا على خبرتها وولايتها، تود أن تذكر جانبين أساسيين لنهجها. الجانب الأول وهو أن القدرة على العمل ليست مسلمات وبديهيات، بل إنها قدرة ترتكز وتعول على العديد من العوامل. لقد بينت التجربة إن إمكانية وقدرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر على العمل تتوقفان على تقيدها المستمر والصارم بالمبادئ التوجيهية الآنفة الذكر ومعرفة الحقائق في الميدان والوصول المباشر للقطاعات السكانية المتأثرة والشركاء المحليين.

أما الجانب الثاني فيكمن في أعادة التأكيد بدأب على أن المسؤولية عن حماية السكان المدنيين من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي تكمن بصورة رئيسية في الدول المعنية وغيرها من الأطراف الأخرى في الصراعات المسلحة. ومن هنا، تحض اللجنة الدولية للصليب الأحمر جميع أطراف الصراع المسلح على احترام القواعد التي تنص على حماية المدنيين، وعلى أن جعل هذا النداء مرتكزا بصورة حصرية على خلفية إنسانية وعلى القانون الإنساني الدولي.

عندما تندلع الصراعات المسلحة وغيرها من حالات العنف، تتخذ الإجراءات الإنسانية سعيا إلى حماية السلامة البدنية للأشخاص المتأثرين وكرامتهم. إذ أن متلقي المساعدة الإنسانية هم الرجال والنساء والأطفال الذين وجدوا أنفسهم في حالات ضعيفة، والذين لهم كل الحق بأن يتوقعوا ردا سريعا ليس له صلة بأي أجندة سياسية. لذلك، بالنسبة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لا بد من أن تظل أهداف العمل الإنساني في حالات الصراع المسلح وغيرها من حالات العنف متميزة عن أي أهداف ذات طابع عسكري أو سياسي أو قضائي.

وبصورة مماثلة، لا ينبغي أن يكون هذا العمل مشروطا بربطه بأهداف طويلة الأجل من الحكم الصالح أو إعادة البناء المؤسسي، بغض النظر عن شرعية هذه الأهداف واستصوابها.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين العمل الإنساني والتنمية، تواجه اللجنة الدولية للصليب الأحمر ذلك التحدي في معظم عملياتها وأنشطتها.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تتشاطر بصورة واسعة الطموح لتحسين العمل الذي يقوم به جميع أصحاب المصالح الدوليين والإقليميين والوطنيين والمحليين لجعله عملا أفضل وأكثر كفاءة. وتنظر إليه بوصفه جزءا من النهج الكلي والشامل، بهدف ثلاثي البعد يتمثل في معالجة الفقر، وتعزيز التنمية، وتحقيق الاستقرار السياسي. ولكن على الرغم من أنه ينبغي للعمل الإنساني أن يطمح بصورة طبيعية إلى التكيف مع الجهود الواسعة، وأن يعمل على تيسيرها بهدف تقليص درجة الضعف والنهوض بالتنمية الدائمة، فإن هذا المنظور الواسع ليس مجديا دائما. والحقيقة أنه يتوقف دائما على الظروف والاحتياجات والقدرات.

إن العمل الإنساني الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر عمل إنساني بصورة حصرية ومدني في طابعه. ويرتكز على مبادئ الإنسانية والحياد، أي من دون تمييز ووفقا لأمس الاحتياجات. وتعوّل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على حيادها واستقلالها للوصول إلى القطاعات السكانية المتأثرة وتحقيق أهدافها في المساعدة والحماية. فالاستقلال يعني أنه بينما تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتطوير حوار منتظم مع السلطات المختصة، ترسم سياستها وأنشطتها وتنفذها بصورة مستقلة عن سياسات وأعمال الحكومة. واللجنة كونها محايدة تركز على مهمتها الإنسانية بصورة خاصة، وتمتنع عن قصد عن أي إجراء أو تصريح يمكن أن يفسر بأنه انحياز إلى طرف أو آخر. وفيما يتعلق بتلك المبادئ المتمثلة في النزاهة والحياد والاستقلال، تدعو اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى إيلاء اهتمام وثيق للاستخدام العملي لهذه المبادئ وإلى ضرورة توخي الوضوح فيما يتعلق بما إذا كانت الحقيقة تتماشى مع الحوار.

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعمل دائما بشفافية تامة مع الدول المعنية، وتبني علاقة من الثقة من خلال الحوار مع الدول وتتخذ نهجا إنسانيا صافيا يرتكز على المبادئ التي ذكرتها آنفا في بياني. ولكي تفي اللجنة برسالتها وأهدافها الإنسانية، تعمل أيضا مع جهات فاعلة من غير الدول لها تأثير بحكم الوقائع على الأقاليم التي تعيش فيها المجتمعات المحتاجة. وهذا جوهري لكي يحظى وجود اللجنة وأنشطتها بالقبول، ولكن أيضا لضمان وصولها إلى الناس المتضررين.

وتعمل اللجنة على تحليل الاحتياجات ارتكازا على تقييمات تضم الملاحظات المباشرة التي يقدمها موظفوها والشركاء والمعلومات المستقاة من الأشخاص المتضررين. وتسعى اللجنة في جميع مراحل العمل إلى التشاور مع القطاعات السكانية أنفسها والسلطات المسؤولة وتشركها معها. ومن بين الشواغل الأخرى لديها، أن تحرص الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على ألا تعرض للخطر أي تحسن دائم يطرأ

على الحالة، أو إحداث أي آثار سلبية أخرى. وبعبارة أخرى، فإن اللجنة تتبع مبدأ ”لا ضرر ولا ضرار“.

إن اللجنة تعمل بكد للاستجابة للحالات الطارئة وتركز على منع وقوع انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، والتأهب للاستجابات لحالت الكوارث والانتعاش المبكر. إن القرار باتخاذ إجراء حيال ذلك يقرره أي تقييم لقدرة اللجنة على تقديم مساهمة كبيرة سواء في شكل مساعدة غوثية طارئة أو مبادرات طويلة الأجل بتكييف معرفتها مع حالات محلية محددة

كذلك فإن اللجنة ملتزمة بتعزيز المساعي الإنسانية على نحو أشمل. وذلك هو القصد من الحملة التي قامت بها مؤخرا لزيادة الوعي بالرعاية الصحية المعرضة للخطر. وقد أظهرت الأزمات الأخيرة مرة أخرى مدى تأثير العنف على الرعاية الصحية بالذات عندما تمس الحاجة إليها. إذ يُتوفى المقاتلون والمدنيون نتيجة جراحهم بسبب منعهم من تلقي المساعدة الطبية في أوانها، وهي حق لهم، بينما يمكن أن يكتب لهم البقاء على قيد الحياة.

وأخيرا، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تضع الشراكات في قلب ممارساتها، كما بينت من خلال دعمها للعديد من الهياكل والخدمات الحكومية، مثل المستشفيات، وبالعمليات المشتركة التي تقوم بها بالتعاون مع عناصر من حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين. وهذا هو الحال مع الشراكات الوثيقة القائمة، على سبيل المثال، العمليات الهامة للغاية التي قامت بها اللجنة في السنة الماضية مع الجمعيات الوطنية في كل بلد من تلك البلدان، في ليبيا، واليمن، والصومال، وكولومبيا، وأفغانستان. إن الشراكات الوثيقة عنصر رئيسي للوصول بنجاح إلى الأشخاص المحتاجين. وهي أيضا وسيلة لبناء القدرات المستدامة التي تهدف إلى وضع هياكل حكومية وموظفين، وكذلك على صعيد الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في البلدان التي تعمل فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

إن اللجنة تتمسك بمبادئ التعاون مع جميع الجهات الفاعلة التي تقوم بالعمليات انطلاقا من روح التفويضات التكميلية والعمل الهادف بصورة قاصرة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية. ونهج اللجنة نحو التنسيق واقعي ويرتكز على الحقيقة وموجه نحو العمل. إن التنسيق بالنسبة للجنة ليس غاية في حد ذاتها بل إنما هو وسيلة لتحقيق أي غاية. فالتنسيق بالشكل الذي تمارسه اللجنة يرتكز على تحليل المنظمات الموجودة في الميدان. ولا بد للتنسيق من أن يمكن اللجنة وغيرها من المنظمات من تحسين الوفاء بمسؤولياتها. وكان المقصود بالتنسيق بالنسبة للجنة أن يصمم خصيصا في سياق يأخذ أشكالا مختلفة ويتوقف على ما إذا كانت اللجنة من بين الجهات الفاعلة القليلة القادرة على الاستجابة إلى أي حالة من حالات الطوارئ أو أنها تعمل في سياق أوسع بطريقة تكميلية مع منظمات متعددة.

تنص المبادئ الأساسية لمشاركة اللجنة في التنسيق الإنساني على ما يلي: ينبغي الوفاء باحتياجات الضحايا من جانب المنظمات القادرة جدا على القيام بذلك من الناحية العملياتية. ومما يشكل أولوية في ذلك التنسيق مع شركاء من حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين، وأولا وأخيرا مع الجمعيات الوطنية في البلدان المتأثرة. وفي جميع الحالات تتوخى اللجنة الحذر لتكفل التوازن في التزامها بعملية التنسيق مع الحفاظ على استقلالية عملية صنع القرار لديها. وفي نهاية المطاف، تعزز اللجنة من التنسيق الذي يقر إقرارا كاملا بدور السلطات المعنية انطلاقا من روح القانون الإنساني الدولي والقرار ١٨٢/٤٦.

وارتكازا على ذلك الأساس، شاركت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مناقشات وعمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في السنوات العشرين الماضية. وعلى ذلك

الأساس أيضا، تقوم أفرقة اللجنة العاملة في الميدان بالتفاعل مع آليات التنسيق القائمة، بما في ذلك الآليات التابعة للأمم المتحدة.

إن الزيادة في عدد الجهات الفاعلة المشتركة يجعل من الصعب جدا ضمان فعالية الاستجابة في الحالات الإنسانية ومتابعة جهود التنسيق التي تحافظ على نوعية المساعدة المقدمة. ويتمثل التحدي هنا في تحاشي أي إرباك يفضي في نهاية المطاف إلى إلحاق الضرر بالناس الذين يتوجب علينا مساعدتهم. ويعني التعقد الحالي أنه لا يمكننا تحويل التنوع في النُهج إلى رد مناسب إلا بالتنسيق الفعال. وباحترام مبادئ العمل الإنساني وبإجراء الحوار مع الجهات المعنية يمكن تلبية الاحتياجات الماسة على نحو أفضل، ويمكن تحقيق التحسن المستدام في رفاه القطاعات السكانية المتأثرة.

في الختام، في ظل بيئة معقدة بصورة متزايدة ويصعب جدا التنبؤ بها، ستواصل اللجنة تطوير قدرتها من أجل السعي إلى تقديم المساعدة الإنسانية الخالصة والعمل القائم على الحماية. وستركز جهود اللجنة أيضا على الإسراع في ردها العملياتي وتحسين نوعية خدماتها، وتعزيز القوانين واللوائح التنظيمية المناسبة من خلال رصدها للقانون الإنساني الدولي، والتزامها مع الجهات الفاعلة الأخرى بتحسين آليات التفاعل والتنسيق، وهكذا، فإن استقلال اللجنة سوف يمكنها من القيام بذلك.

الرئيس بالنيابة: وفقا للقرار ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيدة كلاين سولومون (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلمت بالإنكليزية): تعرب المنظمة الدولية للهجرة عن جزيل الشكر للأمين العام على إعداده تقارير متعمقة بشأن هذه المناقشة.

وكما قِيل فإن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تعمل في أماكن كثيرة، وربما في ظل ظروف أصعب من أي وقت مضى، ابتداء من تقديم المساعدة للأشخاص المشردين في غرب أفريقيا في أعقاب العنف الذي نشب بعد الانتخابات في كوت ديفوار إلى التصدي للجفاف الشامل في القرن الإفريقي، ومن تقديم المساعدة للتحركات السكانية الواسعة النطاق في جنوب السودان إلى الاستجابة إلى الفيضانات الكاسحة التي حلت بأجزاء من آسيا وأمريكا الوسطى، إلى الاستجابة لاحتياجات مئات الآلاف من السكان الذين فروا من العنف في ليبيا، هذه السنة وحدها.

إننا نواجه طائفة من حالات الطوارئ المعقدة والتي تأتي في كثير من الأحيان في وقت واحد.

لذلك نرحب بتقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/66/81). إن التنسيق الفعال فيما بين الشركاء جوهري عند العمل في بيئات معقدة، والمنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بالعمل مع شركائنا على الصعيدين الوطني والدولي. مهما يكن من أمر، وكما ذكر توا زميلي ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لا يمكن أن يكون التنسيق غاية بل يجب أن يكون وسيلة لأعمالنا لخدمة من هم بحاجة إليها على أفضل وجه.

في هذه المناسبة، نود أن نتأمل في التقارير الثلاثة للأمين العام. أولا، نرحب بالتقرير المواضيعي عن التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من الإغاثة إلى التنمية (A/66/339). وكما يبرز التقرير فإنه مع حدوث المزيد من الكوارث الطبيعية، يتزايد عدد الأشخاص الذين يرتحلون. فالكوارث الطبيعية بحكم طبيعتها يتعذر التنبؤ بها وتقتضي من السلطات الوطنية والمجتمعات المحلية والشركاء العاملين في المجال الإنساني العمل معا لتعزيز المرونة والتأهب.

وتناشد المنظمة الدولية للهجرة زيادة التماسك بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنمية في هذا الصدد. وسيحتاج المانحون إلى إلقاء نظرة على هياكلهم لتمويل برامج التأهب التي تبني حقا القدرات المحلية من أجل الرد الفعال على الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج الوكالات إلى الربط بين أنشطتنا الإنسانية والإنمائية بصورة أفضل لسد تلك الفجوة المعروفة، ومن أجل تحقيق نتائج للمجتمعات المتضررة.

ثانيا، تتشاطر منظمة الهجرة الدولية النتائج التي خلص إليها التقرير عن الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (A/66/357). ونعتقد أيضا أن الصندوق يوفر الأموال التي يمكن التنبؤ بها بسرعة والتي تمكن وكالات المساعدة الإنسانية من الوصول فورا إلى المحتاجين، ليس بعد إجراء الدراسات أو صياغة أوراق السياسات، بل عندما تكون الأرواح البشرية معرضة للخطر. ويقوي الصندوق من قدرة الوكالات على العمل معا لتقديم الخدمات للسكان المتأثرين بصورة أسرع وأنجع. وقد شجعنا ذلك أيضا على الدخول في عمليات مشتركة، بما في ذلك مع شركاء من قبيل المنظمات غير الحكومية، وجمعيات الصلب الأحمر، والهلال الأحمر وغيرها من المنظمات الوطنية الشريكة. ولا تزال المنظمة الدولية للهجرة ملتزمة وتعمل بهمة نحو تعزيز الصندوق. وعصر اليوم سيخاطب مديرنا العام المؤتمر الرفيع المستوى للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. ونأمل أن يتواجد هناك جميع الممثلين.

ثالثا، نشعر بالقلق إزاء تقرير الأمين عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (A/66/345)، وإزاء الملاحظة الواردة في التقرير فيما يتعلق بانحسار احترام العمليات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نحض الدول على ضمان سلامة الموظفين العاملين في المجال الإنساني، واحترام حياد جميع الموظفين العاملين في المجال الإنساني، وتيسير عملهم بطريقة تتماشى مع قيم الأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أكرر التزام المنظمة الدولية للهجرة نحو أضعف الناس. ونؤكد من جديد التزامنا بتعزيز الشراكة والتنسيق فيما بين الدول والشركاء في المجال الإنساني والمجتمعات المحلية.

الرئيس بالنيابة: لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن البندين ٧٠ و ٧١ من جدول الأعمال.

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/66/L.26 و A/66/L.27 و A/66/L.28 و A/66/L.29.

ستبت الجمعية أولا بمشروع القرار A/66/L.26، المعنون ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد تسانغ ساي جين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/66/L.26، وبالإضافة إلى البلدان المدرجة فيه، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار وهي: بوتسوانا، البوسنة والهرسك، تيمور – ليشتي، جمهورية مولدوفا، الرأس الأخضر، سان مارينو، صربيا، كوستاريكا، الهند، هندوراس.

الرئيس البناية: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/66/L.26؟

اعتمد مشروع القرار A/66/L.26 (القرار ٦٦/١١٧).

الرئيس بالنيابة: تبت الجمعية العامة الآن بمشروع القرار A/66/L.27، المعنون ”تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد تسانغ ساي جين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ عرض

مشروع القرار A/66/L.27، وبالإضافة إلى البلدان المدرجة فيه، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار وهي: أندورا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بيرو، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية ملدوفا، الرأس الأخضر، سان مارينو، صربيا، ليختنشتاين، نيوزيلندا، اليابان.

الرئيس بالنيابة: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/66/L.27؟

اعتمد مشروع القرار A/66/L.27 (القرار ٦٦/١١٨).

الرئيس بالنيابة: تبت الجمعية العامة الآن بمشروع القرار A/66/L.28، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد تسانغ ساي جين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/66/L.28، وبالإضافة إلى البلدان المدرجة فيه، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار وهي: أرمينيا، ألبانيا، أندورا، بلغاريا، بليز، بوتسوانا، تيمور – ليشتي، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، صربيا، الكاميرون، كرواتيا، كوستاريكا، هايتي، الهند، هندوراس، اليابان.

الرئيس البناية: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/66/L.28؟

اعتمد مشروع القرار A/66/L.28 (القرار ٦٦/١١٩).

الرئيس بالنيابة: تبت الجمعية العامة الآن بمشروع القرار A/66/L.29، المعنون ”تعزيز المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ وجهود الإنعاش في مواجهة الجفاف الشديد في منطقة القرن الأفريقي“.

أعطي الكلمة الآن للممثل الأمانة العامة.

السيد تسانغ ساي جين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار A/66/L.29، وبالإضافة إلى البلدان المدرجة فيه، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار وهي: إريتريا، ألبانيا، أندورا، أيسلندا، البرازيل، بلجيكا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بيرو، تيمور – ليشتي، جامايكا، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، الرأس الأخضر، سان مارينو، سلوفاكيا، سويسرا، صربيا، الكاميرون، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، ليختنشتاين، المكسيك، هايتي، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس بالنيابة: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/66/L.29؟

اعتمد مشروع القرار A/66/L.29 (القرار ٦٦/١٢٠).

الرئيس بالنيابة: طلبت ممثلة الكلام تعليلا للتصويت بشأن القرارات التي اتخذناها من فورنا. أود أن أذكرها بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة فورمان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): تنضم إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن القرار ”تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني“. مع التأكيد على أن ضمان وصول المساعدة للشعب الفلسطيني مسألة هامة لإسرائيل ولمنطقتنا. ولقد أظهرت إسرائيل التزامها بتلك القضية على نحول يتجاوز الكلمات. وما زلنا نتخذ إجراءات محددة في الميدان. ففي الضفة الغربية، عملت إسرائيل بصورة وثيقة مع السلطة الفلسطينية من أجل زيادة نمو المنطقة اقتصاديا وتحسين الأمن فيها. وحتى في الوقت الذي يواصل فيه الإرهابيون استخدام قطاع غزة كقاعدة انطلاق للاستمرار في شن الهجمات على

المدنيين الإسرائيليين، مضينا قدما باتخاذ خطوة جريئة في مجال التنمية الدولية في المنطقة وذلك بتوسيع نطاق النشاط التجاري في القطاع.

إن ما أسفرت عنه تلك الإجراءات من نتائج دليل دامغ. فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية نسبة ٨ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٤ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١١. أما في قطاع غزة، فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٣٠ في المائة بالمقارنة مع العام الماضي، وانخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوى له خلال عقد من الزمن.

وعلى الرغم من أن إسرائيل انضمت إلى توافق الآراء اليوم تأييدا للمبدأ الأوسع المتمثل في تقديم المساعدة والتنمية للشعب الفلسطيني، لدينا تحفظات شديدة على بعض جوانب القرار. والحقيقة أن النص المعروض علينا يغير محايد أو شامل. إنه يرسم صورة ناقصة ومشوهة. فالعقبات الرئيسية التي تقف في طريق إحلال السلام وتحقيق الازدهار للجميع في المنطقة، ولا سيما للشعب الفلسطيني، حذفت عن قصد. على سبيل المثال، لم ترد أي إشارة في هذا القرار إلى الدور المدمر الذي تقوم به حماس والجماعات الإرهابية الأخرى في قطاع غزة، بانتهاك واضح للقانون الدولي. وعندما لا تهاجم حماس المدنيين الإسرائيليين فإنها تقمع الشعب الفلسطيني الذي تحكمه بوحشية، أو تيسر إطلاق القذائف على نقاط التفتيش الإنسانية التي من خلالها تدخل السلع إلى قطاع غزة.

إن هذا التجاهل للحقائق الأساسية ليس جديدا على الجمعية العامة عندما يتعلق الأمر بمناقشة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي الواقع، خلال الأسابيع القليلة الماضية أقرت هذه الهيئة مرة أخرى وبصورة آلية مجموعة كاملة من القرارات المنحازة إلى جانب واحد، وهي في أحسن الأحوال غير مهمة، وفي أسوأ الأحوال ضارة. فبدلا من تشجيع القيادة الفلسطينية على العودة فورا إلى المفاوضات المباشرة، يشجعها البعض في الجمعية العامة على إتباع سبيل الانفرادية المدمر. ويجب على المجتمع الدولي أن يوضح بأن ذلك الطريق غير نافذ. ولا يمكن تحقيق رؤية قيام دولتين لشعبين إلا من خلال المفاوضات الثنائية.

على الرغم من أن إسرائيل انضمت إلى توافق الآراء اليوم، من الواضح أن الطريق النهائي المفضي إلى السلام والأمن والازدهار للفلسطينيين والإسرائيليين لا يكمن في قرارات الجمعية العامة، بل في الحلول التي يتم التوصل إليها على طاولة المفاوضات.

الرئيس بالنيابة: استمعت الجمعية العامة إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيدة موريلو (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): تعلق كوستاريكا أهمية كبيرة على تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها الأمم المتحدة، وتعتقد أن القرار الذي اتخذ للتو بشأن المسألة يمثل أداة مفيدة للإسراع في استجابة الأمم المتحدة الفعالة لسائر حالات الطوارئ الإنسانية، سواء أكانت حالات طوارئ معقدة أم كوارث طبيعية، وإيصال المساعدة إلى القطاعات الإنسانية المتضررة. ونؤيد بشكل عام البيان المتعلق بإيصال المساعدة الإنسانية والمساعدة في حالات الكوارث الذي أدلى بها رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالقرار ١١٩/٦٦ المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“، يود وفد كوستاريكا أن يدلي ببضع ملاحظات. نقدر العمل الذي قام به جون موسوتي، ممثل كينيا في تنسيق مشروع القرار بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ بالاشتراك مع الرئيس بالنيابة للمجموعة، مارسيلو سيسا، ممثل الأرجنتين. لقد التمسا دائما توافق الآراء داخل المجموعة بطريقة مفتوحة

وبناءة. غير أننا نختلف مع الموقف الذي اتخذته في نهاية المطاف تلك المجموعة في هذه المفاوضات وفي مجالين هامين في رأينا. أولا، تأسف كوستاريكا إذ أن النص النهائي لم يتضمن إشارة مقترحة إلى أهمية تحديد شواغل تتعلق بحماية القطاعات السكانية المتأثرة، وهي شواغل أدرجت في مشروع القرار السابق. وترى بلدي أنه من واجب الدول حماية السكان المدنيين المتضررين ليس فقط استنادا على مبدأ ثابت ولكن أيضا ارتكازا على أهمية إنسانية شديدة. وكما ورد في تقرير الأمين العام A/66/81، لا تزال حماية المدنيين تشكل شاغلا هاما، ومن أكبر التحديات الإنسانية، خاصة في حالات الطوارئ المعقدة.

ثانيا، وكما ذكر بلدي في مناسبات أخرى، تعتبر كوستاريكا مسألة وصول العاملين في المجال الإنساني بشكل آمن ودون عوائق،وإيصال المساعدة في غاية الأهمية. لذلك نأسف لعدم تمكننا من إدراج نعت ”في الوقت المناسب“ في الفقرة ٣٣. إن الوصول في الوقت المناسب حتمية مطلقة إذا ما أريد إيصال المساعدة الإنسانية بفعالية. وهذا المصطلح يجب أن يُعطى الأهمية اللازمة. وبدلا من ذلك يتحاشى النص ذكر هذا المصطلح خشية أن يساء استخدام هذا المفهوم. وفصل هذه المسألة عن عواقبها في الحياة الواقعية يتنافى مع التفهم الواضح للمسألة، ويمثل عقبة أمام تطبيقها العملي.

ويدرك وفدي تعقد الحساسيات السياسية التي تنشأ مع هذه المسائل، ولكن همنا الأساسي ينبغي أن ينصب على حماية ضحايا حالات الطوارئ الإنسانية وكفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني الذين يهبون إلى مساعدتهم بطريقة تنم عن نكران الذات على أساس مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقوانين الوطنية، والتقيد الدقيق بالمبادئ الإنسانية المتفق عليها دوليا والمتضمنة في ملحق القرار ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وفي القرار ١١٤/٥٨ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ونعتقد أنه يتعين علينا ألا نسمح للاعتبارات السياسية بأن تسمو على الأرواح البشرية ورفاه السكان عندما تمس الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية إليهم. ونكرر استعدادنا لمواصلة تبادل الأفكار بشأن هذه المسألة سعيا إلى الوصول إلى تفهم أفضل للحاجة إلى دمج هذه العناصر.

الرئيس بالنيابة: بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البنود الفرعية (أ) إلى (ج) من بندي جدول الأعمال ٧٠ و ٧١.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.